رغم انخفاض أسعار النفط

294 مليار دولار إنفاقاً متوقعاً على مشاريع النفط والغاز بالمنطقة

34٪ انخفاض الاستثمارات في صناعات الهيدروكربونات لـ 32 مليار دولار

ما زالت شركات إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تنفق بشكل هائل لزيادة قدرة إنتاج النفط والغاز والبتروكيماويات على الرغم من انخفاض أسعار النفط منذ 2014.

وأظهرت دراسة جديدة أجرتها «ميد» أنه على الرغم من انخفاض أسعار النفط الخام، تواصل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الإقليمية الإنفاق بشكل هائل على البنية التحتية للنفط، وذلك للحفاظ على قدرة الإنتاج وفي بعض البلدان تلبية أهداف زيادة قدرات الإنتاج الطموحة.

ومن المتوقع أن يشهد إنفاق الغاز أيضا ازديادا فيما تقوم دول مثل السعودية والإمارات بدراسة الغاز الحمضي والغاز الصخري ذات التكلفة الأغلى لتلبية الطلب المحلي الذي يشهد تناميا سريعا.

ويشير التقرير الذي أعدته «ميد إنسايت» تحت عنوان «سوق النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2017» إلى أن مشاريع النفط والغاز والبتروكيماويات تنفق حوالي 294 مليار دولار في مراحل ما قبل التنفيذ في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الرغم من أن المخاوف بشأن وفرة العرض العالمي تستمر في قمع أسعار النفط.

وشهد عام 2016 انخفاض متوسط أسعار النفط الخام إلى أدنى مستوياته في 13 عاما في حين واصلت شركات إنتاج النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا مواجهة تأثير وفرة العرض العالمي.

115 مليار دولار ستنفقها الكويت في مشاريع الطاقة خلال 5 سنوات

السعودية أكبر سوق في المنطقة من حيث الإنفاق على مشاريع النفط والغاز

ووفقا لـ «ميد»، بلغت قيمة الاستثمارات في صناعات الهيدروكربونات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدنى مستوى منذ 8 سنوات في عام 2016، حيث انخفضت بنسبة 34٪ لتبلغ 32,4 مليار دولار في 2016، وذلك وفقا لبيانات شركة تعقب المشاريع الإقليمية ميد بروجكتس.

وفي هذا الإطار، قال مدير التحرير في ميد ريتشارد طومسون: «لا تزال قطاعات النفط، والغاز، والبتروكيماويات تشكل العمود الفقري للاقتصاد في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع مشاريع في مرحلة ما قبل التنفيذ تقدر قيمتها بحوالي 294 مليار دولار، يوفر هذا القطاع فرصا لا تعد ولا تحصى للأعمال من مجمع تحويل النفط إلى مواد كيميائية في السعودية إلى إعادة بروز صناعة النفط في إيران بعد سنوات من العقوبات».

وتخطط شركة أرامكو السعودية لإنفاق 334 مليار دولار عبر سلسلة القيمة الخاصة بالنفط والغاز بحلول عام 2025، وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تنفق الكويت 115 مليار دولار في مشاريع الطاقة خلال السنوات الخمس المقبلة للمساعدة في تعزيز قدرة إنتاج النفط لتبلغ 4 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020.

ورغم انه من غير المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع الإنفاق على المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات المستقرة الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد كان بالفعل هذا الانخفاض أحد الأسباب التي أدت إلى إجراء إصلاحات رئيسية.

«المتحدة للدواجن» تدرج بياناتها في «الموازي.كوم»

أعلنت الشركة الكويتية المتحدة للدواجن عن إدراج بياناتها في موقع «الموازي دوت كوم» التابع لشركة الموازي للاستشارات المالية والاقتصادية وذلك اعتبارا من فبراير 2017. وبهذه المناسبة، أوضح الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية المتحدة للدواجن عزارة الحسيني ان انسحاب الشركة من البورصة لن يؤثر على نشاطها الاستثماري، مبينا ان هذا القرار جاء من منطلق حرص الشركة على مصلحة مساهميها في الدرجة الأولى ورغبتها في خدمتهم عن طريق «الموازي دوت كوم» للحفاظ على استثماراتهم مما سيحسن من نتائج هذه الاستثمارات خلال المستقبل القريب.

ومن جهته، قال المدير العام لشركة الموازي للاستشارات المالية والاقتصادية مهند الصانع ان انضمام شركة «الدواجن» والتي تعتبر واحدة من أقدم الشركات في الكويت وذات الأداء التشغيلي هو بصمة مميزة وقيمة مضافة لرصيد «الموازي دوت كوم» الذي نجح مؤخرا في استقطاب العديد من الشركات المنسحبة من البورصة.

لقطة تضم مهند الصانع وعزارة الحسيني

وأضاف أن شركة الموازي تهدف لاستقطاب شركات في نطاقات متنوعة سعيا لإثراء منصتها الإلكترونية، ومتيحة بذلك فرصا أكبر للمستثمرين، موضحا أن شركة «الدواجن» تعتبر من الشركات الرائدة في مجالها، والتي تحظى بمتابعة وإقبال كبيرين من عديد من المستثمرين.

واختتم الصانع حديثه موضحا أن شركة الموازي، وتحديدا من خلال موقعها «الموازي دوت كوم» تساعد الشركات غير المدرجة في البورصة على ادراج بياناتها بشكل دوري، ومساعدة وتوجيه مساهمي تلك الشركات بنقل ملكية أسهمهم غير المدرجة عبر القنوات الرسمية. مبينا أن هذه العملية تتم من خلال تقديم الموقع لعرض مبسط لكافة البيانات والحقائق التي يطلبها المستثمرون عن الشركات المساهمة غير المدرجة في البورصة، مثل البيانات المالية، وآخر الصفقات، والأخبار العامة، والمعلومات الخاصة بالجمعيات العامة من مصادرها الرسمية، وذلك على مرأى من الجميع وعلى شاشة واحدة ومن خلال شريط واحد أيضا.

خلال الفترة من 19 إلى 29 مارس المقبل

«الدراسات المصرفية» يدرب على تنمية الجودة في البنوك

قال المدير العام لمعهد الدراسات المصرفية د.يعقوب الرفاعي ان المعهد سيعقد برنامج «تنمية الجودة في البنوك» خلال الفترة من 19 إلى 29 مارس المقبل، حيث سيقوم د.طارق الدويسان بتدريب المشاركين بهذا البرنامج على أهم المفاهيم الخاصة بتنمية الجودة في العمل بالقطاع المصرفي.

جدير بالذكر ان د.طارق الدويسان هو أستاذ في الهندسة الصناعية والنظم الإدارية في كلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت، وهو كذلك مؤسس ومدير عمليات في رواد العالمية للاستشارات والتدريب التي تأسست في 2005. وهو حائز جائزة الإنتاج العلمي 2014 في مجال العلوم الهندسية من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. ولديه شهادات مهنية مميزة هي: مدير جودة وتميز مؤسسات محترف، ومحترف ستة سجما حزام أسود، ومهندس جودة محترف، ومدقق جودة محترف، ومحترف جودة مورد من الجمعية الأميركية للجودة. ومحترف سلامة معتمد ومدرب بيئة وسلامة وصحة معتمد من مجلس محترفي السلامة المعتمدين الأميركي.

ويتمتع د.الدويسان بخبرة مهنية طويلة تتجاوز ربع القرن بالاستشارات والتدريب في مجالات الجودة والسلامة والتميز المؤسسي. وخلال انعقاد البرنامج سيتم طرح مفاهيم هامة بتنمية الجودة ابتداء من التعريف بمفهوم الجودة وأهميته، ودور كل قطاع في المؤسسة للعمل على تنفيذ هذا المفهوم بمهنية واحترافية عالية وكذلك المسؤوليات التي يتوجب عليهم القيام بها، وكيفية العمل على التطوير من جودة العمل والأدوات اللازمة لتحقيق ذلك، ومدى أهمية رضا العملاء (الداخليين والخارجيين) وكيفية إدارة الموردين.

ويعد هذا البرنامج من البرامج الهامة التي يعقدها المعهد لتدريب العاملين في القطاع المصرفي على مفهوم تنمية الجودة، كما ان اجتياز هذا البرنامج وبنجاح سيؤهل المشاركين لإمكانية الحصول على شهادة مختص تحسين جودة من الجمعية الأميركية للجودة وبالتعاون مع رواد العالمية للاستشارات والتدريب.

د. يعقوب الرفاعي

دور أكبر لـ «الخاص» لبناء المدارس والتعليم الإلكتروني

«غلوبل»: 17,5٪ حصة قطاع التعليم من موازنة دول الخليج

قال تقرير صادر عن شركة «غلوبل» ان الطلب على المدارس الخاصة شهد ارتفاعا من قبل الوافدين والمواطنين في دول الخليج خلال العقد الماضي، حيث توفر نوعية أفضل من التعليم. ويشهد القطاع فرص نمو من حيث المشروعات التعليمية الجديدة المرتقبة (مدارس وكليات)، كما يجذب سوق التعليم الالكتروني المستثمرين ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع التعليم. بالإضافة إلى أن التركيبة السكانية المواتية ومشاركة القطاع الخاص، وارتفاع مستويات الدخل، والميل نحو تحسين جودة التعليم تعتبر محركات نمو قطاع التعليم.

وقد عمدت الحكومات الخليجية إلى تخصيص حصة كبيرة من موازناتها لقطاع التعليم. حيث بلغ اتفاق دول الخليج ما يعادل 17,5٪ من موازنتها على التعليم، وعلى الرغم من أن تراجع أسعار النفط قد أثر على الموارد الرئيسية للدخل. ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى توفير قوى عاملة مؤهلة تناسب متطلبات العمل وتعالج مشكلة البطالة. وتعد الحصة المخصصة للتعليم في دول الخليج أعلى مقارنة بالدول المتقدمة مثل ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية. ففي العام 2016، رصدت السعودية (22,7٪)، والامارات (21,2٪)، وعمان (21,0٪) أعلى نسب للقطاع التعليمي من الناتج المحلي الإجمالي، تلتها الكويت (15٪)، وبالمقارنة بالدول المتقدمة فإن دول الخليج الثلاث الأولى قد انفقت نسبة أعلى على التعليم. وإذا نقارنا الإنفاق الحكومي لكل طالب، نجد أن دول الخليج تنفق أقل من كثير من الدول المتقدمة ولكن أعلى من متوسط منظمة التعاون والتنمية. فتنفق دول المنطقة حوالي 11 الف دولار لكل طالب مقابل متوسط يبلغ 9 الاف دولار لبلدان منظمة التعاون والتنمية وحوالي 12 الف دولار لكل من استراليا والولايات المتحدة.

وأشار التقرير الى إن جودة التعليم في دول الخليج أقل من الدول المتقدمة، وبالأخص من حيث مؤهلات العاملين والمناهج التعليمية، ويعد مستوى التعليم في كل من قطر والامارات مرتفعا أسوة بالدول المتقدمة. وقد جاء ترتيب كلا من قطر والامارات والبحرين في مراتب متقدمة في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية للعام 2016ـ2017 من حيث مستوى وجودة نظام التعليم مقارنة بدول الخليج الأخرى. وكان معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي مرتفعا في كافة دول الخليج، في حين كان معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي مرتفعا في السعودية وقطر وعمان، وأقل نسبيا في كل من البحرين والكويت والامارات. وتشهد المنطقة ازدياد عدد الطلاب المسجلين في الجامعات لتلقي التعليم العالي في الخارج بهدف الحصول على مستوى عال من التعليم تفتقره جامعات المنطقة. وقد جاءت كافة دول الخليج في مرتبة متدنية من حيث معدل الالتحاق بالتعليم العالي. فإن متوسط دول الخليج يعد أفضل من الاقتصادات الأخرى حيث تبلغ النسبة في دول الخليج حوالي 12,3 تلميذ لكل معلم مقابل 23,8 في العالم و25,7 في الدول النامية و14,3 في الدول المتقدمة.

وأكد التقرير على ان ارتفاع مستوى الدخل في دول الخليج إلى جانب وجود ميل قوي للإنفاق على التعليم الجيد، سيكون أكبر قوى دافعة لنمو قطاع التعليم. وان حكومات دول الخليج قامت اتخذت بعض المبادرات لتنمية قطاع التعليم من حيث تخصيص نفقات في الموازنة والإصلاحات طويلة المدى واستراتيجيات التنمية. وقامت الكويت بتطوير قطاع التعليم من خلال تطوير المناهج، وتشجيع التعليم الفعال، وبناء الجامعات المتميزة، وتحفيز التعليم العالي، بما يصب في مصلحة القطاع. وقد قامت الحكومة بإطلاق المرحلة الثانية من مشروع تطوير جودة التعليم في المدارس بنهاية مارس 2015، حيث بدأت وزارة التربية الكويتية والمركز الوطني لتطوير التعليم والبنك الدولي في تنفيذ اتفاقية التعاون الفني لمدة خمس سنوات والتي تركز على إصلاحات نظام التعليم. ويتمثل جدول الأعمال الرئيسي للبرنامج في توفير الدعم لبناء القدرات، وتحسين جودة التعليم والتدريس، والاشراف على تأثيره على المدارس والطلبة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتوقع لمشروع المدينة الجامعية أن يزيد اعداد الملتحقين بالتعليم العالي.

باقي التفاصيل على موقع «الأنباء» الإلكتروني

«كامكو»: النفط الأميركي بين 50 و55 دولاراً للبرميل

قال تقرير «كامكو للاستثمار» إن أسعار النفط الأميركي استقرت في نطاق تداول ما بين 50,70 و55,25 دولارا منذ منتصف ديسمبر الماضي. ومن الضروري بالنسبة للسعر أن يكسر أحد الخطين للتنبؤ بالحركة القادمة، لكن مؤشري القوة النسبية اليومي والأسبوعي لا يعطيان أي علامة في الوقت الحالي تدعو إلى ترجيح أي اتجاه، أما على الجانب الإيجابي فلابد من تحرك ملحوظ للسعر فوق 55,25 دولارا لزيادة فرص الوصول إلى أعلى مستوى مسجل في العام 2015 عند 62,60 دولارا، في حين أن الإغلاق دون مستوى 50,70 دولارا من شأنه أن يؤدي إلى الهبوط نحو 49,00 دولارا و47,50 دولارا، إلى ذلك من المحتمل أن يستمر السعر في التحرك بشكل جانبي لفترة من الوقت إلى حين كسر أي منطقة.

عليها اعتماد الحلول الرقمية والتطبيقات الذكية

«EY»: البنوك الخليجية تحتاج إلى ثورة في التكنولوجيا المالية

رأى استبيان صادر عن «إرنست ويونغ» (EY) ان 70٪ من المشاركين يرون أن القطاع المصرفي الخليجي مفتوح أمام دمج ابتكارات التكنولوجيا المالية، والتي يمكن أن تساعد على تعزيز تجربة المستهلك وتبسيط العمليات المصرفية. فيما يرى أكثر من 60٪ أن ابتكارات التكنولوجيا المالية يمكن أن تساعدهم على تعزيز الاهتمام بالمستهلكين وخفض التكاليف. ورأى حوالي 33٪ أن من المرجح أن يتعاون القطاع المصرفي الخليجي أو يستثمر في شركات تكنولوجيا مالية للعمل بشكل وثيق معا على تلبية احتياجات المستهلكين النهائيين. وقال التقرير ان وتيرة ابتكارات التكنولوجيا المالية في دول الخليج كانت سريعة على مدى السنوات القليلة الماضية، إلا أنه لاتزال هناك حاجة للمزيد من العمل على الأرض لإحداث ثورة حقيقية في الصناعة المصرفية. وتشهد الأساليب المتنوعة التي يتم من خلالها تبني ابتكارات التكنولوجيا المالية من قبل القطاع المصرفي تزايدا مستمرا، حتى أننا قد نرى بنوكا تتعاون فيما بينها لتتحمل معا تكاليف تطوير حلول تكنولوجيا مالية في المستقبل. وأشار المشاركون في الاستبيان إلى أن فرق القيادة في القطاع المصرفي الخليجي تدعم بشكل عام ابتكارات التحول الرقمي، وذكر 57٪ منهم أنهم يوافقون على أن «التحول الرقمي من خلال ابتكارات التكنولوجيا المالية هو مبادرة استراتيجية يدعمها مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا في البنك». ومع ذلك لا يبدو أن تطبيق تقنيات جديدة لتنويع العروض يمضي بالسرعة المطلوبة، إذ أبدى 79٪ من المشاركين في الاستبيان مخاوفهم من إمكانية أن تتسبب شركات التكنولوجيا المالية باضطرابات كبيرة في القطاع المصرفي الخليجي خلال السنة أو السنتين القادمتين.

وأشار التقرير الى أن التوجه نحو دمج التكنولوجيا المالية في الأعمال المصرفية اليومية هو أمر واعد جدا، ولكن لايزال هناك عمل ينبغي القيام به أولا لتعزيز المزيد من الوعي حول ابتكارات التكنولوجيا المالية وتطبيقها. وهذا ليس بالأمر المستغرب نظرا لأن التكنولوجيا المالية ظاهرة حديثة نوعا ما، ومع زيادة انتشار الهواتف النقالة في المنطقة، وتميزها بتركيبتها السكانية الشابة، فإن هناك توجها واضحا بين جيل الألفية للقيام بخدماتهم المالية من خلال منصة رقمية متكاملة. ورأى 68٪ من المشاركين أن القطاع المصرفي يحتاج للتطور ليصبح نظاما رقميا للمحافظة على ريادته في بيئة أعمال سريعة التغير بسبب ابتكارات التكنولوجيا المالية.

ووفقا للتقرير، فان المصرفيين يلاحظون أن جيلا جديدا من العملاء لديهم ثقة كبيرة بالمنصات الإلكترونية، ويحرصون على الحصول على حلول خارج المصرف في الوقت الحقيقي. وفي الواقع، فإن ما بين 60٪ و75٪ يعتقدون أن ابتكارات التكنولوجيا المالية توفر للعملاء النهائيين عروضا قيمة أفضل بكثير، من حيث سهولة الاستخدام والتكلفة وسرعة الخدمة والتكامل مع وسائل الإعلام الاجتماعية، وهذا يغير مفهوم التكنولوجيا المالية من مجرد خيار يمكن أن تطبقه المؤسسات المالية، إلى ضرورة في حال كانت تلك المؤسسات ترغب في مواصلة الاستحواذ على حصة سوقية.

رغم التحديات الصعبة.. أرباح قياسية لـ «سامسونج»

حققت شركة «سامسونج» ارباحا تشغيلية قياسية عن الربع الرابع بواقع 7,93 مليارات دولار، وهي أعلى قيمة سجلتها الشركة في 3 سنوات. وحققت ايرادات بلغت 173 مليار دولار وهو نفس المستوى المسجل العام الماضي تقريبا. وجاء أداء الشركة مميزا رغم ما تواجهه من أزمات متلاحقة منها تورط مسؤوليها في قضايا فساد إلى جانب عيوب التصنيع في هاتف «جالاكسي نوت 7» والتي كبدت الشركة خسائر ضخمة وتسببت في سحب الجهاز من الأسواق وإيقاف إنتاجه.

وفي مشهد بدا قبل أسابيع أقرب إلى المستحيلات، اقتيد رئيس مجموعة سامسونج لي جاي يونغ، اول من امس موثق اليدين بحبل أبيض، لاستجوابه أمام سلطات كوريا الجنوبية بعد أن أمضى ليلة في حبس انفرادي، وكان قد ألقي القبض عليه فيما يتعلق باتهامات بأنه لعب دورا في فضيحة فساد أدت إلى اتخاذ قرار بمساءلة رئيسة البلاد باك جون هاي تمهيدا لعزلها، ويقدر صافي ثروة لي البالغ من العمر 48 عاما، بنحو 6,2 مليارات دولار.